حرب 2006 ومقاربة حزب الله يساوي لبنان

انطوان شلحت

توازت ذكرى مرور 15 عاماً على حرب تموز 2006 العدوانية على لبنان مع إعادة إنتاج الخلاصات الإسرائيلية نفسها تقريباً في ما يختص بلبنان، ومع ما تعتبره أدبياتٌ كثيرة في دولة الاحتلال بمثابة سبب رئيسي للحال التي آلت إليها تلك الدولة، وصولاً إلى النقطة الزمنية الراهنة، وهو تغلغل منظمة شبه دولتية (حزب الله) عميقاً في الحياة السياسية والعسكرية ضمن بيئة دولة فاشلة من جهة، وازدياد عمق تدخّل إيران من جهة أخرى مكملة.

هذا ما يمكن استشفافه من آخر التصريحات التي أدلى بها قادة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ولا سيّما رئيس الحكومة، ووزير الدفاع. أمّا على صعيد المحللين السياسيين والعسكريين، فأكثر ما تجري استعادته الآن، أن تلك الحرب ارتسمت لدى انتهائها (استمرت بين 7/12 و2006/8/14) بأنها كانت معركةً على الوعي والردع، وفي صراعها على الأمرين، واجهت إسرائيل في التحصيل الأخير إخفاقاً كبيراً. وبموجب بعضهم، وفي ما يتصل بالوعي، لم تكن في حينه أهمية كبيرة لقوة الجيش الإسرائيلي الحقيقية، ولا أهمية للقول إن الجيش الإسرائيلي استخدم نسبة صغيرة فقط من قوته، وإن لديه أسلحة متطوّرة في ترسانته لم تجد تعبيراً عنها، فالمهم فعلاً كان صورة الجيش الإسرائيلي، وعملياً صورة إسرائيل، وذلك في نظر طرفين: «العدو الذي يدور القتال معه»، و«الخصوم الآخرون في الشرق الأوسط». وفي قراءة أحد المحللين الاستراتيجيين، كمن هنا الخطر الأشدّ فداحةً الذي سبّبته تلك الحرب، إذ شاهد كثيرون في عواصم عربية، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 وبشكل أساس في قطاع غزة، وكذلك في طهران، شاهدوا ربما باستغراب كيف أن الجيش الإسرائيلي لا ينجح في إخضاع تنظيم صغير، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية إنه مؤلف من 1500 مقاتل، فيما ذكرت مصادر أخرى أنه يضمّ بضعة آلاف، طوال أكثر من شهر، مع دفع ثمن غير قليل في أغلبية المعارك التي يبادر إليها في الجنوب اللبناني. والأدهى من ذلك كله، أنه لا ينجح في شلّ قدرة هذا التنظيم على إطلاق الصواريخ، الأمر الذي يُجبر أكثر من مليون إسرائيلي على الملازمة الجبرية أكثر من أربعة أسابيع.

أمّا بخصوص الردع، فقد أشير إلى أن نجاح الردع الإسرائيلي كان حتى تلك الحرب مستنداً إلى اعتراف الطرف الآخر بأنه سيدفع ثمناً باهظاً جداً إذا ما حاول المساس بإسرائيل. وعلى ذمّة بعضهم، حال هذا الأمر، على سبيل المثال، وحتى خلال شتى الحروب، دون إطلاق مئات الصواريخ من سورية في اتجاه العمق الإسرائيلي، حيث كان هناك خوفٌ من أن تُقدم إسرائيل على توجيه ضرباتٍ قاسيةٍ إلى دمشق وغيرها من المدن السورية المركزية، ولكن عندما يُطلق أكثر من ثلاثة آلاف صاروخ نحو الجليل وحيفا والخضيرة، وتتمكّن إسرائيل من جباية ثمن، لكنه لا يُعدّ باهظاً كفايته، فإن الردع الإسرائيلي يتعرّض للضرر.

ربما، من هذه النقطة الأخيرة بالذات، ولدت فور انتهاء تلك الحرب المقاربة الإسرائيلية التي رأت أن تعمّق تغلغل حزب الله في المؤسسة السياسية اللبنانية الرسمية يتطلب إعادة النظر في نفاذ (وصحّة) التمييز بين حزب الله ولبنان كدولة. فإذا كان هذا الحزب جزءاً من المؤسسة اللبنانية، وشريكاً في الحكومة، ويحظى بدعمها وتأييدها، فإن أي حرب معه، هي إذاً حرب مع دولة لبنان. كذلك فإنه، وفقاً لهذه المقاربة، ثمّة حاجة لاتخاذ موقفٍ حيال جوهر تدخل إيران، الذي ينجم عنه في قراءتها أنه باتت في لبنان بنية خاصة لدولةٍ داخل دولة، فيها منظمة عسكرية وسياسية تخضع، بدرجة كبيرة، لقيادة دولةٍ أخرى، كذلك توجد فيه بنية سياسية خاصة، لا تتوافر فيها قدرات أو إرادة حكومة سيادية لفرض سلطتها وهيبتها بغية منع تعدّد عناصر القوة. وبرسم هذه المقاربة، بدأ يتطوّر في إسرائيل مفهومٌ يركّز على تحديد لبنان دولة معادية في أي سيناريو مواجهة مع حزب الله.

هيبته وهيبة بلده، فقرّر إلغاء الزيارة التي لو كانت قد حدثت لربما حققت اختراقاً في الأزمة .. من يدري!

أما موسكو فقد كانت على خط الأزمة منذ البداية، والرئيس السوفياتي غورباتشوف كان يطلع على الموقف أولاً بأول، عين على واشنطن وعين على بغداد. ولكن واشنطن لم تعط بغداد مهلة جديدة لتقرير الانسحاب، بل إنها استعجلت تنفيذ خطة الحرب، وانهالت الصواريخ على بغداد، وملأت الطائرات السموات العراقية. لم يبأس غورباتشوف، بعث دبلوماسيا ورجل مخابرات محنكا، هو يفغيني بريماكوف (رئيس وزراء فيما بعد) ليستجلي وسط النار آفاقا جديدة للحل بعد بضع ساعات. حط طارق عزيز في موسكو مبعوثا من الرئيس صدّام، لكن الرئيس الأميركي، جورج بوش، واصل حربه «المقدسة» ضد العراق، واصبح الطريق مسدودا تماما أمام أي مسعى في أكثر من سجن ومعتقل، وبعض من حصيلة الأربعين سنة سطره الياسين في هذا الكتاب. لكن ما يعنينا هنا الوقائع المتعلقة بحرب الكويت، والتي جهد أن يكون موضوعيا في توثيقها بعيدا عن الهوى، كما قال. من بعض تلك الوقائع المحيرة أن الياسين سمع صدّام وهو يرد على الإمين العام للأمم المتحدة، خافيير دي كويلار، الذي جاء إلى بغداد في مهمة الساعة الأخيرة، وطلب جوابا صريحا ومباشرا، فيما إذا كان صدّام مستعدا لسحب جيشه: «كل شيء ممكن إذا حسنت النوايا، وليس هناك شيء مستحيل». لا أحد من القادة العراقيين فهم اللعبة الشريرة باستثناء طارق عزيز الذي حذّر من مغبة ما سيحدث: «هاجمني بعض رفاقي في القيادة بسبب موقفي هذا (الانسحاب) وتهكموا عليّ. اللهَ وحده يعلم النتيجة». نقل المؤلف كل تلك الوقائع بحيادية، ولم يعط موقفا منها، إلا أن القارئ يستشفّ أن القيادة العراقية كانت غائبة تماما عن حركة العالم ومجريات الأحداث في ميزان القوى الدولية، وهي في غيابها اللافت تتصوّر الأماني التي تدور في ذهنها حقائق مجسّدة. وهذا ما دفع إلى التعنت والمكابرة ورفض أية حلول للأزمة.

هنا التاريخ يمكر ويراوغ، وهذا الذي حدث.

(كاتب عراقي)

شيء من مكر التاريخ ومراوغاته

عبد اللطيف السعدون

«التاريخ ماكر ومراوغ»، القول لهيغل، والمناسبة صدور كتاب جديد يلقي الضوء على شخصية الرئيس الراحل صدّام حسين، ويكشف عن قدر يبدو محسوبا من أسرار غير معروفة، تخصّ ساعات حرجة في حرب الكويت. وتفضح، ربما لأول مرة، كيف لعبت دوائر معلومة دورا مشبوها في إفشال خطة لانسحاب القوات العراقية من الكويت، وكان الغرض تعريض العراق لحرب شرسة وتدمير بنيته التحتية، وهذا الذي حدث.

الكاتب نديم الياسين، والكتاب هو «أربعون عاما مع صدام حسين»، ثمانية منها قضاها المؤلف في علاقة يومية ومباشرة مع صدّام بحكم كونه رئيس مكتب الرئاسة في الجمهورية، سبقتها ثلاثة عقود من العمل معا في التنظيم الحزبي، أو في إقامة مفروضة عليهما في أكثر من سجن ومعتقل. وبعض من حصيلة الأربعين سنة سطره الياسين في هذا الكتاب. لكن ما يعنينا هنا الوقائع المتعلقة بحرب الكويت، والتي جهد أن يكون موضوعيا في توثيقها بعيدا عن الهوى، كما قال. من بعض تلك الوقائع المحيرة أن الياسين سمع صدّام وهو يرد على الإمين العام للأمم المتحدة، خافيير دي كويلار، الذي جاء إلى بغداد في مهمة الساعة الأخيرة، وطلب جوابا صريحا ومباشرا، فيما إذا كان صدّام مستعدا لسحب جيشه: «كل شيء ممكن إذا حسنت النوايا، وليس هناك شيء مستحيل». لا أحد من القادة العراقيين فهم اللعبة الشريرة باستثناء طارق عزيز الذي حذّر من مغبة ما سيحدث: «هاجمني بعض رفاقي في القيادة بسبب موقفي هذا (الانسحاب) وتهكموا عليّ. اللهَ وحده يعلم النتيجة». نقل المؤلف كل تلك الوقائع بحيادية، ولم يعط موقفا منها، إلا أن القارئ يستشفّ أن القيادة العراقية كانت غائبة تماما عن حركة العالم ومجريات الأحداث في ميزان القوى الدولية، وهي في غيابها اللافت تتصوّر الأماني التي تدور في ذهنها حقائق مجسّدة. وهذا ما دفع إلى التعنت والمكابرة ورفض أية حلول للأزمة.

هنا التاريخ يمكر ويراوغ، وهذا الذي حدث.

(كاتب عراقي)

ويل للعرب من شرٍّ قد اقترب

محمد صالح المسفر

أستاذن الأستاذ ناصر العمر، أحد رموز الصحوة الإسلامية، في استخدام هذا العنوان الذي سبق أن استخدمه في مقالة له مطولة عن حرب الغرب على العراق في تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة. وما يدفعني إلى استعارة هذا العنوان المعبّر حال العرب الذي يعيشونه اليوم أنه حالٌ تعجز الكلمات العربية عن وصفه وتشخيصه، وفاق وصفه بالكارثة أو الجائحة. إنه حال ينذر بشرور قادمة لا محالة، إذا بقي حالنا على ما هو عليه اليوم.

2

اف مقالي الأسبوع الماضي على حال العرب وما يحاك ضد الجزائر أم المليون شهيد وضد تونس أم الربيع العربي وضد ليبيا أم عمر المختار. واليوم التفت إلى خليجنا العربي والتطورات المتلاحقة التي تنذر بشرٍّ مستطير، سيحل علينا في قادم الأيام، ما لم تتضافر الجهود لاحتوائه، والتصدّي له، بكل ما بيدنا من قوة مادية وروحية، وإن على أصحاب القلم والرأي من أهل الخليج واجب وطني وديني وقومي وأخلاقي، تثقيف الأمة في الخليج، وفي مقدمتها الحكام المندفعون نحو إسرائيل، بعواقب ذلك الاندفاع والتصدّي لكل الشرور القادمة، من دون مواربة أو وجل من أي قوة أو سلطان. وإسرائيل هي أحد الشرور القادمة إلى الخليج العربي، فقد رمت بكل ثقلها في التمكّن من البقاء فيه، ومن ثم التوسّع عبر الجزيرة العربية، ولا يجب أن ينتاب الخوف كل من يتحدّث عن مخاطر هذا الاختراق الصهيوني الرهيب.

كتبت، في 2 فبراير/ شباط 2007، مقالة في صحيفة الشرق القطرية، نشرت أيضا بالتزامن في صحيفة القدس العربي، بعنوان «ضيف ثقيل الدم معوج اللسان زار الدوحة وخرج بلا رجعة». كان ذلك إشارة إلى زيارة رئيسٍ حكومة إسرائيل الأسبق شمعون بيريس، بدعوة من برنامج تلفزيوني ليس حكومياً «برنامج مناظرات الدوحة»، وتذاع تلك الحوارات على تلفزيون بي. بي. سي. البريطاني. كانت مادة ذلك المقال انتقاداً شديداً لاستضافة برنامج تلفزيوني في الدوحة أحد قادة الصهيونية وإرهابي مجرم. كتبت في المقال «لن نفرح بأن يحلّ بأرضنا القطرية صهيوني إرهابي، أيا كان مركزه ومقامه. لن نكون سعداء في قطر أن تصافح يد أميرنا خائنا أو عدواً لأمتنا العربية والإسلامية، لا نريد يد أميرنا الطاهرة، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أن تصافح إرهابيا مجرما مثل شمعون بيرين، صاحب مجازر قانا وغيرها من المجازر التي ارتكبت ضد أهلنا في فلسطين ولبنان ومصر وتونس وأماكن أخرى».

3

كان ذلك المقال في ظروف هجمة إعلامية على دولة قطر من بعض دول الجوار العربي، ومن دول جوار فلسطين المحتلة، متهمين قطر بالتغريد خارج السرب، لأن علاقة كانت لها بإسرائيل، بموجب وفاق عربي وفلسطيني نتيجة مؤتمر مدريد عام 1991، علماً أن وفودا إسرائيلية حكومية زارت البحرين وعُمان للمشاركة في مؤتمرات، طبقا لنتائج مؤتمر مدريد الذي شاركت فيه دول مجلس التعاون. وسابقا على مقالي المذكور، عقد في الدوحة مؤتمر دولي شاركت فيه إسرائيل بوفد كبير، وقاطعته بعض الدول العربية، منها البحرين والإمارات، احتجاجا على اشتراك إسرائيل في المؤتمر. وخرجت صحيفة الوطن القطرية باستطلاع للرأي العام القطري عن علاقة إسرائيل بقطر، ونشرت نتائجه في أربع صفحات، وكانت خلاصته «رفض الرأي العام القطري إقامة أي علاقة بإسرائيل أو التقارب معها». والمراد من إيراد هذه الوقائع هنا أن أبين أن القيادة السياسية لقطر لم تتخذ أي إجراء ضد من احتج على مشاركة إسرائيل في مؤتمر يعقد في الدوحة، فهل يستطيع أهل القلم وأصحاب الرأي الشرفاء في الدول الخليجية المطبّعة مع إسرائيل إبداء رأيهم بدون نفاق في ما تفعله حكوماتهم من علاقات مع إسرائيل؟

> لا تأخذكم العزّة بالإثم والمكابرة، فويل لكم من شرّ قد اقترب من فعل مًا تعملون

4

نشرت وسائل إعلام عربية وأجنبية في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1999، نقلًا عن مصادر أمنية رسمية في البحرين، خبرا مؤدّاه «إلقاء القبض على شخصية تحمل معها عملة مزورة بما يقدر بـ80 مليون دينار بحريني»، وعرف ذلك الشخص بأنه ذو صلة وثيقة بوزير خارجية إسرائيل في حينه ديفيد ليفي.

في جنوب شرق آسيا، لأزمة اقتصادية خانقة عام 1997، كادت تعصف بكل منجزات ما سميت في حينه «نمور آسيا». وراح الباحثون يجدّون في معرفة الأسباب.

واكتشف الباحثون أن أحد العوامل المهمة لهذه الكارثة الاقتصادية كان بدا صهيونية، امتدت لتقسد أي السياسية لقطر لم تتخذ أي إجراء ضد إنجاز اقتصادي هناك، عبر رجل الأعمال سوروس، وهو هنغاري المولد أميركي الجنسية، أطلق عليه التايلنديون مصطلح «مجرم الحرب الاقتصادية» الذي عبث بالاقتصادين الماليزي والإندونيسي تحديدا، وكان وراء أزمة الجنيه الإسترليني عام 1992. ولعلنا نذكّر بإفلاس مؤسسة بيدس (فلسطيني النشأة وجنسية لبنانية) المالية، وبنك المشرق، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، ثم بنك الاعتماد والتجارة، إذ لا جدال في أن خلف تلك الأزمات أيد صهيونية.

5

أعلنت الإمارات في وكالة الأنباء الرسمية أنها ستمنح مائة ألف مبرمج من جميع الجنسيات، من دون استثناء، إقامات ذهبية تتطور لتصل إلى إقامات دائمة، وأنها أصدرت جوازات سفر إماراتية للوافدين الأثرياء، لتشجيع الاستثمار وتقوية الاقتصاد كما جاء في البيان.

والسؤال الذي يجب إثارته: هل يدرك أهلنا في الإمارات مخاطر ما يفعلون في المدى البعيد؟ أليست هناك عبرة من تجارب الأمم ودراسة تاريخ السوابق التي حلت بسنغافورة التي فصلت عن ماليزيا، وسلمت للمهاجرين الصينيين، وكذلك فيجي التي سيطر عليها المهاجرون الهنود، والذين يصل تعدادهم في البلاد إلى 50% من السكان؟ هل يدرك أهلنا في الإمارات أن تعدادهم في الظروف الحالية لا يزيد عن 6% من السكان؟

آخر القول: لا تأخذكم العزّة بالإثم والمكابرة، فويل لكم من شرٍّ قد اقترب من فعل ما تعملون.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

رسالة إلى محمود العالول

معين الطاهر

أخي وصديقي محمود العالول:

بعد التحية: بدفعني للكتابة إليك ما يربطنا من أُخوة وصداقة ورفقة درب ممتدّة، وبعد تعليقك الذي شاع على مواقع التواصل الاجتماعي، ردا على الانتقادات التي وُجّهت إلى كلمتك التي ألقيتها في مسيرة نظمها كوادر حركة «فتح» في إقليم رام الله، وقلت فيها إنّ منتقديك قد انتزعوا عبارةً من خطابك ووضعوها خارج سياقها، واعتبروها تهديداً، داعياً إياهم إلى سماع الخطاب برمته. ورأيتُ في ذلك مسألتين: الأولى أنّك أدركت بوعي ما تضمنته تلك العبارة التي أثارت جدلاً، حين قلت «نرجوكم ألا يستفزّ أحدكم فتح، وإذا استفزّيتم فتح فإنّها لن ترحم أحداً» ثم عدت ونشرت على صفحتك ما قد يصفه بعضهم تراجعاً، وإنْ كان خجولاً، عن تلك العبارة، أو توضيحاً، وربما اعتذاراً، خصوصاً مع قولك: «إننا لسنا أنبياء، فنحن بشر، وواردٌ أن نُخطئ، وجاهزون لأن نصلح الخطأ».

أما المسألة الثانية، فهي العبارات التي رددتها في خطابك، واعدتُ التذكير بها على صفحتك، داعياً الجميع إلى إعادة قراءتها، مثل «الدعوة إلى الحوار» و«احترام التعدّدية والرأي الآخر» و«أنّ عدونا هو الاحتلال، وتناقضنا الرئيسي معه، وليس لنا عدو غيره» و«أنّ الوحدة الوطنية صمام الأمان». وهو ما ذكّرني بك، وبأيام جميلة مضت، يوم كنا نقرأ معاً «التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية» فنميّزَ بين التناقض الرئيس والتناقضات الثانوية، ونتعلّم من «التجارب الثورية في ممارسة القتال» ونسير على خطى الشهداء الذين سبقونا، يوم جمعنا معاً في حركة فتح تيارٌ ثوريٌّ وكتيبة مقاتلة، كنتَ أنت أحد مؤسّسيها وقادتها، وهي التي يفتخر بها كلّ من انتسب إليها، أو مرّ بها، أو ادّعى ذلك.

أخي أبو جهاد: وفي اسمك هذا جمع بين شهيدين؛ أبو جهاد الوزير، أمير الشهداء، وأول رصاص «فتح» وأول حجارتها، وقد عملت معه أعواماً طويلة، وأنت والد الشهيد جهاد، الفتى الجميل، ابننا وابن أخينا وصديقنا الذي تعهّد العدو الصهيوني قتله في إحدى تظاهرات الانتفاضة الثانية برصاصة، وهو يعلم جيداً من يكون، وكنتَ أنت الهدف، لإرهابك وحمْلك على التراجع عن الطريق الذي سرت فيه منذ كنتَ أصغر معتقل في سجن نابلس، ونفذتَ أول محاولة هروب من الأسر، قبل أن تنجح بعد أعوام في الإشراف على أسر ثمانية جنود صهاينة في لبنان، الأمر الذي أسفر لاحقاً، ونحن معاً وسط حصار طرابلس، عن تحرير آلاف الأسرى والمعتقلين.

نعم... في كلمتك أمام تنظيم «فتح» وشبيبتها استحضرتُ جميع المعاني الجميلة التي تربّينا عليها، وإن كنتُ لا أعلم إذا كان أمين سر الشبيبة الفتحاوية في جامعة بيرزيت، والذي صدر قرار بتجميده بسبب إصداره بياناً باسم الشبيبة ينتقد اغتيال نزار بنات، قد استمع إليها. لكن، ألا تتفق معي أنّ من حقّ من انزعج من جملتك التي خرجت عن سياق الخطاب، كما تقولُ، أن ينزعج، وأن يعتب، وحتى أن يغضب؟ إذ إنّ السياق هنا لا ينحصر في خطابك بقدر ما يعود إلى الأجواء التي سادت في أنحاء الضفة الغربية، فزملاؤك في اللجنة المركزية لحركة «فتح» نفوّهوا بعباراتٍ مشابهةٍ للتي خرجت عن السياق، وتوعّدوا مخالفيهم بالويل والثبور، وعظائم الأمور. وحفلت مواقع التواصل بالتهديدات باسم أقاليم الحركة، وكُشف تنظيم «فتح» للدفاع عن السلطة وممارساتها، واستُخدمت عناصر من التنظيم أو الأمن بلباسٍ مدني لقمع التظاهرات، ليُصوّر الأمر على أنّه اشتباك بين تظاهرتين، وهو ما حدا بعهد التميمي، على سبيل المثال، كنموذجٍ للشباب المقاوم، أن توجّه خطاباً إلى أخيها عضو التنظيم الذي كُشد وزملاؤه لقمع تظاهرة احتجاجية شارك فيها والداه، وتبلغه قرار أمه عدم استقباله في البيت قبل أن يعتذر، فأيّ معتوهٍ هذا الذي قرر حشد أبناء القرية والمخيم والمدينة والعائلة الواحدة في مواجهة بعضهم بعضاً؟! وأيّ مسعى إلى الانقسام والفتنة الأهلية تشكّل هذه الممارسات؟!

أما ممارسات الأمن وقمعه صحافيين وأكاديميين وأعضاء منتخبين في مجلس بلدية رام الله، التي القيتَ خطابك قرب دوّارها، فقد ملأت صفحات الأخبار في الصحافة العربية والدولية، وحفلت بها تقارير منظمات حقوق الإنسان. ومن هنا، فإنّ جملتك تلك قد وضعها منتقدوها والساخطون عليها في سياق ذلك كله، وإن كان المهم مضاعفاً لأنّها صدرت عنك، وهم يعرفون أنّك ابن «فتح» التي كان بسودها قانونٌ توفّق على جميع اللوائح التنظيمية التقليدية للمنظمات الحزبية، وهو قانون المحبة، ويعرفون أنّها رحمةٌ بأبناء شعبها، لكنّها لا ترحم عدوها الذي اغتصب فلسطين وشرد أهلها.

أخي محمود: لعلّ من واجبك، باعتبارك نائباً لرئيس حركة «فتح» أن تمنع توظيف أجهزة الأمن شبيبة «فتح» بحشدها في مواجهة المتظاهرين، فليس من مهمة الشبيبة التي نزهو بها وبهيئتها في معركة القدس، ووقفتها المستمرة في بيتا، وإبراهيكا الليلي لنلتقط أنفاسنا ونفكّر من المسؤول عن تغيير المشهد الفلسطيني من الوحدة والتلاحم في مواجهة «صفقة القرن» ومن مواجهات الشيخ جراح ومعركة القدس وسيفها، التي امتدت لتشمل فلسطين كلها، من اقصاها إلى اقصاها، معلنة وحدة الشعب والأرض والقضية، من تلك الصورة الزاهية إلى عودة المشهد الباهت بتفاصيله كلها.

أخي محمود: بصفتك مناضلاً، وبوصفك نائباً لرئيس حركة «فتح» ومفوّضاً للتعبئة والتنظيم فيها، أطلب إليك، وإلى إخوانك أبناء هذه الحركة، وقفة قصيرة للتأمل والتفكير في أين كنا وكيف صرنا، والتدبر في عوامل قوتنا ونهضتنا. تذكّر كيف قاتل الفيتناميون وفاوضوا قديماً، وكيف احتفلنا بانتصارهم، وكيف قاتلت وفاوضت حركة طالبان حديثاً، وشعبنا لا يقلّ جراة وبسالة، ولم يبخل يوماً بتقديم التضحيات، وعدونا ضعيف، لكن علينا أن نمتلك إرادة التغيير كي تعود «فتح» كتلك التي تربينا فيها ونعرفها، ولنتذكر أن آمننا ولادة والتاريخ لا يرحم «وإن تقولوا يستبدل قوماً غيركم».

(كاتب فلسطيني)

> أطلب إليك، وإلى إخوانك أبناء «فتح» وقفة قصيرة للتأمل والتفكير في أين كنا وكيف صرنا، والتدبر في عوامل قوتنا ونهضتنا

في أزمة اليسار المغربي

علي انوزلا

يعيش اليسار المغربي أزمة بنيوية عميقة ليست وليدة اليوم، لكن مظاهرها تتفلو على السطح مع اقتراب كل موسم انتخابي، من خلال الانشقاقات التي تضرب صفوفه المُمزّقة أصلا. جديد هذه الانشقاقات التي هزّت الحزب الاشتراكي الموحد، قاده الغاضبون من تصرّفات رئيسة الحزب التي أعلنت من طرف واحد خروج حزبها من ائتلاف كان مكونا من ثلاثة أحزاب يسارية صغيرة، كانت تسعى إلى توحيد قوى اليسار في المغرب، لكن فترة «إنضاج» فكرة الوحدة المأمولة استغرقت سبع سنوات عجاف، ما بثّ اليأس في نفوس الرفاق، وقبل زعيمة أحد هذه الأحزاب إلى الانسحاب، ما أثار عليها غضب أعضاء من حزبها فاعلنوا انشقاقهم عنها، وبدلا من توحيد ثلاثة أحزاب، أصبحنا اليوم أمام أربعة ممزقة تنضاف إلى الأحزاب التقليدية المشكلة للبسار في المغرب. وما يجمع اليوم بين هذا الشتات من المكونات الحزبية اليسارية معاناة هذه الكيانات من أعطاب بنيوية عميقة، تجعل الحديث عن أحزاب اليسار في المغرب مقترنا بسمة الأزمة التي تلازم اليسار المغربي منذ وجد سنتيميترات القرن الماضي، وتطور إلى أكبر تيار مجتمعي في سبعينياته، عندما كان هذا اليسار يشكل العمود الفقري لأحزاب المعارضة ونقاباتها في المغرب.

وحتى في عز سنوات قوة اليسار في المغرب، ظلت الانقسامات تنخر صفوفه، ويطبعه التشرذم. ويكاد يكون تاريخ اليسار في المغرب هو تاريخ نزاعاته وانشقاقاته، وأغلب الكيانات المنتمية إلى اليوم في اليسار، باستثناء حزب النهج الديمقراطي، الراديكالي، خرجت من رحم الحزب نفسه، أو على غرار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي انشقّ هو نفسه عن «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، المنشق عن حزب الاستقلال، الذي كان يريد أن يختزل إرث الحركة الوطنية في تنظيمه الحزبي.

وداخل الساحة السياسية المغربية اليوم يمكن أن نميز بين ثلاثة أصناف من اليسار تمثلها أحزاب اليسار الحكومي التي فقدت الكثير من هويتها اليسارية الكلاسيكية، وتماهت مع خطاب الأحزاب المحسوبة على السلطة في المغرب، حتى أصبحت رديفة لها في السلوك والممارسات، وأحزاب المعارضة اليسارية من داخل المؤسسات. وهذه، على الرغم من محافظتها على الخطاب اليساري، إلا أنها لم تطوّره ليواكب تحوّلات المجتمع المغربي، وأصبحت مهزّأة ما بين نخبوية فكرها وشعبوية خطابها، وأحزاب اليسار الرافض للمشاركة داخل المؤسسات بتبنّي فكرا راديكاليا لم يعد يجد له صدى كبيرا داخل البنيات التقليدية التي كانت تتبنّى هذا الفكر في أوساط العمال والطلاب.

وعموما، أزمة اليسار في المغرب أكبر من كونها تنظيمية، وإنما هي أزمة تأل في أزمة مشروع، وأدخلتها في حالة من الجمود، وأدّت إلى عزلتها داخل المجتمع، وحدّت من تأثيرها داخل المشهد السياسي، كرّسته نتائجها الهزيلة التي تتراجع من استحقاق إلى آخر، في مقابل صعود التيار الإسلامي الحامل لمشروع سياسي ديني يجد له صدى كبيرا داخل المجتمع، تعكسه نتائج الاستحقاقات التي بوّأته الصدارة في انتخابات 2016، وتطرحه منافسا قويا في الانتخابات المقبلة.

أزمة اليسار في المغرب هي أيضا انعكاس للأزمة العالمية للفكر اليساري الذي تراجع في مواقع كثيرة، لعدة أسباب، أبرزها فكره النخبوي وأيديولوجيته الكلاسيكية التي لم يعرف كيف يطوّرها بما يجعلها تواكب التعبيرات الجديدة التي أفرزتها المجتمعات الاستهلاكية في الغرب، أو المجتمعات أصلا حتى المجتمعات المحافظة في دول كثيرة. وفي الحالة المغربية، يصعب اليوم الحديث عن فكر يساري لدى الأحزاب المحسوبة على هذا الفكر، باستثناء حزب النهج الديمقراطي الذي حافظ على نظرة كلاسيكية للفكر اليساري، باتت متجاوزة حتى داخل أعرق الأحزاب اليسارية في العالم. وفي المقابل، تحوّلت الأحزاب اليسارية المتبقية إلى وكالات انتخابية تمنح «التغطية» الانتخابية للأعيان وتجار الانتخابات، وفي الحد الأدنى بقيت الأحزاب الصغيرة داخل صفوفها مجرّد نوادٍ فكرية تمزّقها الانشقاقات والنقاشات التي لا تنتهي حول تجديد الفكر اليساري الذي لا يتجدّد، وعن وحدة الصف اليساري الذي لا يتحد.

لا يجادل اليوم كثيرون، بمن فيهم المنتمون لأحزاب اليسار أو المحسوبون على الفكر اليساري في المغرب، في وجود أزمة عميقة تنخر هذا الفكر، وتمزّق صفوف الأحزاب المحسوبة عليه. ويكاد لا ينقص التشخيص لمعرفة أسباب الأزمة، فإذا كان من مزايا لأصحاب الفكر اليساري أقدرتهم الكبيرة على «التحليل الملموس للواقع الملموس»، كما تقول الأدبيات الماركسية، لكن ذاريا ما تتم ترجمة هذا الشعار في الممارسات اليومية لأصحاب هذا الفكر من أجل إحياء جمهور الجماهير الشعبية، وإعادة الوهج لإشعاعه الفكري الذي أعطاه بعده الإنساني وانتشاره العالمي، فالعالم ما زال في حاجة إلى فكر يساري يبشّر بالعدالة الاجتماعية، ويعد بصون كرامة الإنسان والحفاظ على حقوقه وحرياته، وأكثر من ذلك إلى خطاب يساري قادر على تحريك نبض الجماهير التي يتجه إليها، ويقنع العقول التي يخاطبها، ويخدم المجتمعات التي يدّعي النضال من أجل تطويرها وتنميتها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> أزمة أكبر من كونها تنظيمية، وإنما هي أزمة فكر وأزمة مشروع

عاشت القضية مات الإنسان

ارنست خوري

لا تنقص عالمنا أمثلة عن الانقسام العمودي ما بين الإنسان، كهدف قائم بذاته ومستقل بمصالحه وحرياته من جهة، والقضايا المطلقة التي لا يكون فيها البشر إلّا أداة لتأكيد صحة شعارات من ناحية ثانية. أفغانستان ربما تكون المختبر الأرضع والأكبر والأكثر مأساوية وامتداداً عبر التاريخ لهذا الشقاق. في ذاك البلد، تمّ تجريب كلّ أنواع العقائد والأيديولوجيات والأنظمة والحروب، دوماً باسم القضايا المطلقة التي لا تحتمل نقاشاً أو نقداً أو مراجعة، والنتيجة ظلت واحدة: أفغانستان أسوأ مكان للعيش على وجه الأرض، على الأقل منذ نصف قرن. تخبرك معظم المؤشرات التي ترصد ظروف العيش أنّ هذا البلد الذي وقعت عليه لعنة الجغرافيا في هذه البقعة الجافة والوعرة من العالم، والمحاصر ببلدان تدمس كلّ ما هو أصغر منها (إيران وباكستان والهند والصين والاتحاد السوفييتي سابقاً)، مشهور بأمور ثلاثة: مهاجروه، المنتشرون تاريخياً في إيران وباكستان خصوصاً، ثم بلدان أوروبية حديثاً، وبحضاراته التي اندثرت بحروب إبادة، ثم بالمخدرات، مصدر تمويل كلّ قتال، وتمويل أغلبية الحكام.

في حروب هذا البلد، ظلت القضايا المطلقة تؤرّخ بيومياته: تحويل بلد لا إنتاج فيه ولا وسائل إنتاج، وبالتالي لا قيمة مضافة، إلى مصنع متخيَّل للشيوعية. تأمين ظهر الثورة الخمينية في إيران. كسر الاتحاد السوفييتي لأنّه توسعي بالنسبة لأميركا، وماركسي بالنسبة للصين الماوية، وملحد بالنسبة لكتلة دول إسلامية، خليجية خصوصاً (وباكستان طبعاً)... وكلّ ذلك أين؟ في أكثر بقعة جغرافية عزلة وفقراً في العالم. ثم تأتيك قضية إقامة خلافة إسلامية لا يكفّ «مفكروها» المجاهدون أولاً ثم الطالبانيون عن تسميتها «حقيقية»، وقد قرر هؤلاء كسر «أميركا الكافرة» وجبروتها وبرجَيها التوأمين حتى وهي بعيدة عن «الإمارة» وكلّ ذلك من أين؟ من أكثر منطقة ينقصها الغذاء، والماء، وكلّ شروط تتيح تسمية الحياة حياةً.

بين تلك العناوين، ظلت القضية الأم حاضرة: التحرير من الاحتلال. وللاحتلال في أفغانستان آباء. كثر. أكثرهم تقدماً في السنّ يبقى الأميركي الذي يترك الأرض اليوم بعد عشرين عاماً، ساحة مفتوحة لغزو محاربي طالبان. هؤلاء، كلما حاول أحد تجميل صورتهم وإقناعنا بأنّهم «تغيّروا» وراجعوا حساباتهم، وأنّهم أصبحوا معتدلين وعصريين بعدما أعادوا شالنظر بالتصاقهم بأسامة بن لادن وأيمن الظواهري، أحبطوا المسعى سريعاً وتفاخروا بكلّ التخلف الذي يحملونه. أما أنّهم صاروا يجتمعون منذ فترة مع ابن بلدهم زلماي خليل زاد، وأنّهم وقّعوا اتفاقاً مع الأميركيين، وأنّ مسؤوليهم صاروا، وإن بتردُّد، يقبلون تصويرهم فوتوغرافياً أو بالفيديو (للتذكير أنّنا نعيش في عام 2021) فإنما لا يخفف ذلك من صعوبة إقناع هؤلاء بشيء اسمه ديمقراطية، وتنوع، وحقوق نساء، وليبرالية، وثقافة، وحرية تفكير ولبس ونطق.

في حضرة القضايا المطلقة، ممنوع طرح أسئلة تتعلق بمصالح الناس من نوع: متى كانت أحوال الأفغان أفضل؟ في ظلّ الاحتلال الأجنبي أو تحت حكم قاتل محلي؟ في حضرتها، لا مجال لرصد محاولات بناء دولة حصلت في وجود المحتل (مع كلّ الفساد الذي ينخرها) وإرساء مؤسسات نادرة (مع كلّ مصائب هيمنة القبائل والمليشيات عليها) وولادة مؤشرات مجتمع مدني وصحافة واقتصاد ورياضة وسينما وأدب ومسرح ومنظمات تُعنى بالمرأة مهما بلغت درجة وهنها. كلّ هذا كفر في معجم القضايا المطلقة. لا يهم إن كان بديل الاحتلال حكم طالبان، وقطع الرؤوس، ووأد النساء، وتعميم الجهل، فالاحتلال سيذهب، ومن بعده الطوفان. المهم أن يغادر الأميركي الكافر وأن يتركنا ننكّل بنا سنا فنحن أولى بالمعروف، وهو ما لا مشكلة للأميركي معه طالما تعهدت طالبان، بموجب اتفاق الدوحة، بأن تحارب «داعش»، وبألّا تعاود استهداف مصالح أو مدن أميركية.

عاشت القضية... مات الإنسان. قد يكون مطلع نشيد مناسباً لأفغانستان الجديدة الخالية من الاحتلال.

فرصة لحل الأزمة

لبنان... عندما يشكو المحتل من التدخل الأجنبي

سعد كيوان

يكثر الكلام، هذه الأيام، عن عودة لبنان إلى زمن «حكم القناصل» إثر التحرك الذي أطلقته سفيرتا فرنسا والولايات المتحدة في بيروت، بتوجههما، قبل أيام، إلى السعودية للبحث في كيفية مساعدة لبنان، لانتشاله من الأزمة التي يتخبّط بها، والسبل الكفيلة بمنع انهياره الكامل. كما شرحت السفيرتان، بشكل واضح وصريح، الهدف من مهمتهما في بيانين منفصلين، عشية سفرهما إلى الرياض.

وتناول البحث أيضاً محاولة إقناع المملكة، المنكفئة بالكامل عن الساحة اللبنانية، بضرورة المساهمة في حلّ عقدة تشكيل الحكومة المستعصية منذ أكثر من ثمانية أشهر، وهذا ما لم يرد طبعاً في البيانين. وجاءت هذه الخطوة بعد الاجتماع الذي عقد بين وزراء خارجية أميركا وفرنسا والسعودية، وبحثوا فيه الوضع في لبنان، على هامش قمة الدول العشرين التي عقدت في إيطاليا، الشهر المنصرم (يونيو/ حزيران).

وتعود مرحلة «حكم القناصل» إلى يوم كان جبل لبنان تحت الحكم العثماني (1516 - 1918)، واندلعت عام 1845 انتفاضة شعبية ضد نظام القائمقاميتين الذي كان سارياً في تلك الحقبة، والذي يقوم على تعيين قائم مقام يمثل الموارنة وآخر يمثل الدروز.

وتبعتها مجازر 1860 بين الدروز والموارنة، ما اضطر السلطنة حينها إلى وضع نظام جديد للحكم، فتح الباب أمام تدخل القناصل الأوروبيين الذين أصبحوا حاضرين بقوة في جبل لبنان، بحكم أهمية موقعه على البحر المتوسط كصلة وصل بين الشرق والغرب، تجارياً وثقافياً.

وبدل أن يلغي التدبير الجديد ازدواجية سلطة نظام القائمقامية، فقد كرّس التمثيل والتوزيع الطائفيين، وعزّزه عبر تكوين مجلس موسع يعاون القائمقام، ومؤلف من عشرة أشخاص موزّعين على الموارنة، والدروز، والسنّة، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، ما ساهم في تعميق الخلافات الطائفية، وشرّع الباب واسعاً أمام تدخل الدول الأوروبية في شؤون لبنان، بدءاً بتبنّي فرنسا الموارنة، وانكلترا الدروز، وروسيا القيصرية الروم الأرثوذكس. وطبعاً، منذ ذلك الزمن، راح الباب العالي والقناصل، كلٌّ من موقعه، يعملون على زرع بذور التفرقة الطائفية، بدعمهم طائفةً وتحريضهم على أخرى. وتمكّن القناصل من دفع الأتراك إلى تحمل المسؤولية بشكل مباشر، وإغراقهم في اللعبة الطائفية، عبر استبدال نظام القائمقاميتين بتعيين متصرّفين (حكام) أتراك بدل المحليين من الطوائف المسيحية في مناطق جبل لبنان، بعدما تغلغلوا جيداً في طول جبل لبنان وعرضه، مستفيدين من كره السكان ما لاقوه من جوْر، وما عانوه من استبداد، وبالأخص المجاعة التي فتكت بهم خلال الحرب العالمية الأولى، على يد السلطنة العثمانية التي كانت قد دخلت، في بداية القرن العشرين، في حالة نزاع، ثم انهارت. ودخل لبنان بعدها في مرحلةٍ قضت بوضعه تحت الانتداب الفرنسي، بعدما كانت فرنسا قد أعلنت دولة «لبنان الكبير» بحدوده الحالية عام 1920.

ما هو حال لبنان اليوم، وأيّ مقارنة وأيّ أوجه شبه بين اليوم والأمس، ذاك الأمس الذي مضى عليه أكثر من 150 سنة، مع فارق الزمن والظروف الكيانية والدولتية، والجيوسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتحوّلات والتطورات التي طرأت، بطبيعة الحال، على الدول والشعوب؟ لبنان اليوم دولة مستقلة ذات سيادة، وليس إمارة تحت الاستعمار أو الانتداب، من بين الدول الأوائل في المنطقة التي تمكّنت من الحصول على استقلاله منذ 78 سنة (1943)، ويتمتع بنظام ديمقراطي برلماني بمؤسسات دستورية، ويفاخر به بين محيطه، وفي المشرق والمغرب العربيين، حيث سادت وتسود أنظمة قومية وشمولية وديكتاتورية. ويتباهى بتنوعه وبتعدّديته المعبّر عنهما بأحزاب وقوى سياسية تتولى حكمه وإدارة شؤونه، وهو عضوٌ مؤسّس في الأمم المتحدة وعضو مؤسّس في جامعة الدول العربية.

وكان رائداً في تعزيز سياسة التضامن العربي وعدم الغرق في المحاور، وهذا ما عمل عليه فؤاد شهاب، طوال فترة حكمه، من خلال بناء الدولة والمؤسسات، وترسيخ سياسة الحياد الإيجابي، وتعزيز الطبقة الوسطى.

وكان لبنان سبّاقاً في مجال تبنّي قضية الشعب الفلسطيني والدفاع عنها في المحافل الدولية. كما يتميز بحريته وانفتاحه على الغرب، وبدوره الثقافي وصروحه العلمية و...

لكن، هل ما زالت بطاقة التعريف و«الاعتماد» هذه تجعله اليوم أفضل حالاً من زمن القناصل والوصايات؟ لبنان اليوم في حالة انهيار، هي الأسوأ في تاريخه على المستويات والصعد كافة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً ومالياً (الدولار يساوي نحو 20 ألف ليرة، وقبل سنة ونصف كان نحو 2000 ليرة)، في حين كانت عملته عام 1970 في المرتبة الرابعة عالمياً، ومعتمدة في الأسواق المالية الأوروبية، وكانت الطبقة الوسطى هي عماد البناء الاقتصادي والاجتماعي، ودخل الفرد يوازي 1200 دولار سنوياً (الدولار كان يساوي يومها 2,5 ليرة). واليوم يقارب لبنان المجاعة (50% يعيشون تحت خط الفقر) في القرن الواحد والعشرين وليس في التاسع عشر. لا كهرباء، لا ماء، ولا بنزين، ولا دواء.

أما في السياسة، فهناك اليوم طبقة ماكيافلية مافياوية فاسدة جشعة، ومرتهنة للخارج، تقف متفرّجة أمام انهيار البلد، لا بل تساهم في انهياره وفي سرقة أموال الناس المودعة في المصارف، بعد أن هرّبت أموالها إلى الخارج. والبلد اليوم يعيش عزلة عربية ودولية خانقة؟! إنّها طبقة تحالف سلطة المال والمليشيات التي تجسّد معادلة «السلاح مقابل الفساد».

وبما أنّ الغلبة في النهاية للسلاح الذي يملكه ويجسّده بامتياز حزب الله، ليصبح «حكم القناصل» نقطة في بحر تبعية حزب الله لملالي ايران ووصايتها على قرار السلطة في لبنان التي يعبر عنها بوضوح رئيس الجمهورية ميشال عون، الذي أكد أكثر من مرة أنّ الجيش (الشرعية) ضعيف وغير قادر على الدفاع عن لبنان وسيادته. لذلك الدولة بحاجة لسلاح حزب الله، أي لوصاية لإيران. والأنكى أنّ حزب الله الذي يجاهر بتبعيته وإمرته لإيران، مثلما يعلن ويجاهر زعيمه حسن نصرالله مراراً وتكراراً أنّه «جندي في إمرة ولاية الفقيه» يحذر هو وإعلامه من وصاية جديدة على لبنان، ومن عودة إلى «حكم القناصل». وهو ربما لا يعلم أنّ تلك الوصاية قبل قرن ونصف قرن، ساهمت في محو الأمية وتعميم العلم والمعرفة بافتتاح الإرساليات الفرنسية للمدارس وللجامعات، وبإنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية، ووضع أسس بناء الدولة عبر تأمين الخدمات الأساسية، ومدّ الطرقات وسكك الحديد وخطوط النقل، واستصلاح الأراضي الزراعية انطلاقاً من جعل سهل البقاع خزّان لبنان بالقمح والحبوب وغيرها الكثير... وفي النهاية، اضطر القناصل، وفي مقدمهم الفرنسي، أن يرحلوا.

> البلد انهار تحت حكم سلطة «ممانعة» مرتهنة للوصاية الإيرانية، إذ كلّ القطاعات على شفير الإفلاس

> لبنان اليوم في حالة انهيار، هي الأسوأ في تاريخه على المستويات والصعد كافة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً ومالياً

أما اليوم، فإنّ البلد انهار تحت حكم سلطة «ممانعة» مرتهنة للوصاية الإيرانية، إذ كلّ القطاعات على شفير الإفلاس، فالمؤسسات العامة والخاصة تقفل الواحدة تلو الأخرى، من القطاع الصحي الاستشفائي إلى القطاع التعليمي الجامعي، إلى القطاع السياحي، وبالأخص القطاع المصرفي الذي كان بمثابة مصرف العرب وملاذ الرساميل العربية والأجنبية، وغيرها من القطاعات الأخرى.

والأخطر من ذلك كله ناسه الذين يهاجرون بكثافة بعد تفجير مرفأ بيروت، ولبس هناك من متهم حتى اليوم! ومع ذلك لا حكومة في لبنان، طالما أنّ الوصي الإيراني يحتاجه ورقة رابحة على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة في فيينا، التي يبدو أنّها متعثرة والكباش حولها طويل وشاق، فيما بدأت قوى سياسية وثقافية وأصحاب رأي يتكلمون عن احتلال إيراني للبنان!

لعلّ «فشّة الخلق» التي أطلقتها أستاذة جامعية في صفحتها في «فيسبوك» تشكل رداً صادقاً وعفوياً وحقيقياً على خاربي البلد وناهبيه الذين يعلو صراخهم اليوم ضد الوصاية و«حكم القناصل»: «يا ريت! والغلاء فاحش وطاحش وما في ماء ولا كهرباء ولا بنزين ولا دواء ولا حليب للأطفال؟! ورجعنا نلجأ للبطرك والمفتي؟ اي لاء أحسن 100 مرة تحكمنا فرنسا!! 100,000 مرة! يا ريت... يلي بيقلقني أكتر ويزيد بمعاناتي وبيمنعني من النوم إنّه أرجع شوف نفس الأشخاص بعد الانتخابات، ما عندي أوهام مع شعب هلقد مطيّف!». وختمت: «يا ريت ترجع تحكمنا فرنسا».

(كاتب لبناني)

اقتصاد الحرب في اليمن والجماعات المسلحة

بشرى المقطري

في الحروب طويلة الأمد، كالحالة اليمنية، تصطدم جهود وقف الحرب بمعوّقات عديدة، أبرزها تنامي اقتصاد الحرب الذي أصبح، في غضون هذه السنوات، المحرّك الفعلي للحرب، والضامن استمرارها. ومن ثمّ، فإن فهم آلية اقتصاد الحرب وبُناها في البيئات المحلية، وعلاقته العميقة بقوة الجماعات المليشياوية، بما في ذلك استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية، مدخل مهم لاستيعاب أدوات القهر المركّب الذي يعاني منه اليمنيون، الأمر الذي يجعل تفكيك اقتصاد الحرب، أو على الأقل تجفيف قنواته، ضرورةً ملحّة لحماية اليمنيين، كما أنه أداة مهمة للضغط على القوى المعرقلة للعملية السياسية، بحيث يمكن أن يكون مدخلاً لتغيير موازين القوى، وذلك بعد فشل استئناف العملية السياسية.

ومع أن من الصعب تفكيك اقتصاد الحرب في ضوء تغلغله في المجتمع، وأشكال الحماية التي يتمتع بها، فإن حصار القنوات الاقتصادية التي تعتمد عليها هذه القوى في تمويل حروبها خطوة مهمة لخنق مصادر تمويلها الذاتية، وترويض للقوى الجانحة، وأداة ضغط يمكن التعويل عليها في المستقبل، فضلاً عن أهمية ضرب مراكز الإثراء غير المشروع التي ضاعفت معاناة المواطنين، وأسهمت في إفقارهم.

يرتبط تماسك بنية الجماعات المحلية المسلحة، وكذلك تقوية مركزها، بتنامي اقتصاد الحرب، وتعدّد قنواته التي يعمل وفقها، إذ منحها ذلك أدواتٍ متجدّدة ومصادر تمويل ذاتية لتكريس سلطاتها وحماية نفوذها. ومع تباين علاقة القوى المسلحة باقتصاد الحرب، وكيفية إدارته لتثبيت مواقعها، فإن جماعة الحوثي تشكّل مثالاً نموذجياً لمظاهر العلاقة التبادلية والتكاملية مع اقتصاد الحرب، والذي مكّنها من تكريس سلطتها، وكذلك استمرار حروبها، إذ إن سياقات صعودها قوى مليشاوية، ثم سلطةً طارئة، أخضعت مناطق شاسعة متباينة اجتماعياً ومذهبياً وسياسياً، جعلها أكثر ارتهاناً لاقتصاد الحرب، حيث فرض عليها واقع نشوئها واعتمادها على الغلبة، بضرورة تأمين موقعها سلطةً وافدةً في بيئاتٍ معاديةٍ لها، وذلك بشراء ولاء الزعامات المحلية والقبلية من خارج عصبتها المذهبية في تلك المناطق، الأمر الذي ضاعف حاجتها، وبشكل دائم، لمصادر تمويل إضافية، وذلك بعد استنزافها اقتصاد الدولة. ولمواجهة تلك الأعباء، أنشأت الجماعة هياكل اقتصادية تابعة لها للسيطرة على موارد وثروات جديدة في مناطق سيطرتها، حيث رافق ذلك مسيرة تمدّدها جغرافياً، إلا أن ذلك كما يبدو لم يغطّ احتياجاتها لمصادر دائمة.

لذلك خاضت حروباً للسيطرة على مناطق الثروات، بما في ذلك دفع مقاتليها على مدار أكثر من عام في حربٍ مكلفةٍ لها نحو مدينة مأرب، وذلك بعد تقلّص عائدات ميناء مدينة الحديدة. ومن جهة ثانية، أدّى اتساع رقعة المناطق الخاضعة لها إلى تضخم أجهزتها الأمنية وأفرعها في المدن التي أخضعتها، بما في ذلك المشرفون، الأمر الذي حتّم عليها البحث عن بدائل اقتصادية للإيفاء بالتزاماتها حيالهم. ومن جهة ثالثة، فإن اعتمادها المتزايد على القوة العسكرية للقتال في الجبهات أدّى إلى تضاعف أعداد المقاتلين من الجنود في الألوية العسكرية التابعة لها، إضافة إلى المقاتلين القبليين، وهو ما ضاعف حاجتها الدائمة لقنوات اقتصادية إضافية لتمويل احتياجاتها، إضافة إلى أن حالة الاسترخاء التي رافقت تحوّل جماعة الحوثي إلى سلطة صعدت من تنافس طبقة أغنياء الحرب في أجنحتها على الثروات والموارد، بحيث لم تعد الجماعة تستطيع الاعتماد على العصبية المذهبية فقط، لضمان ولاء أجنحتها، وهو ما يجعلها تُخضع اقتصاد الدولة لتمويل أجهزتها المتضخمة، وتنمية اقتصاد الحرب، بما في ذلك خوض حروبٍ عسكريةٍ مكلفة في جبهاتٍ عديدة، جوهرُها البحث عن موارد اقتصادية وفرض المجهود الحربي على المجتمعات المحلية الخاضعة لها.

القوى المتغلبة كجماعة الحوثي، والتي أصبحت سلطة أمر واقع، لا يمكن ضمان بقائها من دون تجدّد الموارد الاقتصادية التي تدعم سلطتها، بحيث لم تستنزف الثروات المحلية في المناطق الخاضعة لها فقط، بل أوجدت وسائل غير قانونية وملتوية، أسهمت في تجريف القطاعات الاقتصادية للدولة في المناطق الخاضعة لها، وتنمية اقتصاداتٍ هجينة، كجزء من منظومة اقتصاد الحرب التي تديرها وتشرف عليها؛ فمن جهةٍ، مثل القطاع الضريبي القناة الرئيسية لتنمية موارد الجماعة، إذ إن التحايل على النظام الضريبي والقوانين التي تنظمه يعدّ إحدى الآليات التي لجأت إليها سلطة الجماعة طوال هذه السنوات لمراكمة ثرواتها، فإضافة إلى مداخيل المنافذ الجمركية الداخلية غير الرسمية التي أنشأتها بين المدن الخاضعة لها، والمناطق الخاضعة للسلطة الشرعية، والتي منحتها مورداً اقتصادياً دائماً، فإن سيطرتها على حركة التجارة الداخلية وفرض رسوم جمركية تضاعفها بشكل دوري على البضائع ومقتنيات المواطنين ضمنا لها تدفق أموال بشكل مستمر، فضلاً عن مضاعفة الضرائب على كل السلع التي تدخل مناطقها، والتي وصلت أخيراً إلى قرار الجماعة رفع رسوم الضرائب، بحيث تكون بسعر الدولار الحالي (600 ريال)، ما يعني مضاعفة أسعار المواد الغذائية وإحداث أزمة إنسانية جديدة.

ومع أهمية القطاع الضريبي مصدراً لتمويل الجماعة، فإنها لا يمكنها الاعتماد عليه وحده، خصوصاً بعد التضييق الذي تعرّض له التجار من قبلها، وهروب قطاع واسع من رأس المال الوطني من مدينة صنعاء والمناطق الخاضعة للجماعة، بحيث أصبح القطاع المصرفي خياراً آمناً لها لمضاعفة أرباحها، وذلك من خلال الاستثمار في شركات الصرافة التابعة لها، التي لا تقيد فقط أسعار العملات الأجنبية، وتداولها في المناطق الخاضعة لها، بل انخرطت في عملية المضاربة بالعملات الأجنبية في مناطق الشرعية، عبر وسطاء محليين، وكذلك في مناطق التماس، ما وفّر للجماعة عائداً مالياً كبيراً وبالعملات الأجنبية، بما في ذلك استقطاع نسبةٍ من رسوم التحويلات المالية إلى مناطق الشرعية لصالحها، فضلاً عن الاتّجار بالعملة الجديدة، من خلال سحبها من السوق في مناطقها، وإعادة بيعها في مناطق الشرعية. إلى على الاتجار بالغاز المنزلي، من خلال شراء الغاز من مناطق الشرعية، وبيعه بأسعار مضاعفة في المناطق الخاضعة لها، وإحداث أزمات دورية تضاعف من أرباحها. ومن جهة ثانية، ترتب على حالة الحصار التي تفرضه السعودية، قائدة التحالف العربي، على اليمن، صعوبة دخول البضائع السلعية المستوردة، بما في ذلك مضاعفة أسعارها جرّاء الضرائب الداخلية، الأمر الذي أدّى إلى نشوء اقتصاد محلي طارئ، لا يخضع للقوانين التي تنظم الصناعة المحلية، إذ أنشأت الجماعة شركات صناعية في المناطق الخاضعة لها، منها صناعة سجائر محلية بديلة، وأيضاً صناعة الصابون والمنظفات، فضلاً عن شركات إنتاج الماء الصحي، بحيث حققت لها هذه الصناعات مكاسب خيالية لتمويل حروبها. ومن جهة ثالثة، مثّلت مهمة «الحارس القضائي» الذراع الاقتصادية للجماعة، من خلال البسط على شركات تجارية وأرصدة في البنوك، وأراضي التجار والمعارضين سياسياً ومنازلهم، إضافة إلى ابتزاز البنوك الكبرى التي لم تخضع لقوانينها، بحيث منحها ذلك أيضاً مصادر مالية، وإن أتت كالعادة من سرقة أموال المواطنين.

> في جغرافيا الجوع والقتل والإفقار لا حدود ثابتة لاقتصاد الحرب الذي تنمّيه الجماعات المسلحة، وتديره من أجل بقائها

> تفكيك اقتصاد الحرب وحصار شبكاته المحلية والإقليمية ورموزها هو نصف الطريق الطويل إلى وقف الحرب

في جغرافيا الجوع والقتل والإفقار لا حدود ثابتة لاقتصاد الحرب الذي تنمّيه الجماعات المسلحة، وتديره من أجل بقائها، واستمرار حروبها، فقد تختلف الجماعات المتقاتلة على السلطة، لكنها تتفق على إفقار اليمنيين ومضاعفة بؤسهم، وعلى إدارة اقتصاد الحرب الذي مكّنها من توليد مواردها الذاتية، وجعلها في مأمن من أي ضغوط دولية، وإذا كان المجتمع الدولي قد ركّز على القنوات الإقليمية التي تدعم القوى المحلية، فإنه تجاهل اقتصاد الحرب المحلي الذي منح هذه القوى نقاط تفوّق على خصومها قد تتعدّى القوة العسكرية، وكذلك الصراعات البينية في معسكر خصومها، بحيث مكّنها من أن تحافظ على استقلاليتها إلى حد ما في خياراتها السياسية. وبالتالي، فإن تفكيك اقتصاد الحرب وحصار شبكاته المحلية والإقليمية ورموزها هو نصف الطريق الطويل إلى وقف الحرب.

(كاتبة يمنية)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads